http:// doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,7.12.11

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (3005-8643)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

Evaluating the level of electronic disclosure of both the Iraq Stock Exchange and the Dubai Stock Exchange using the benchmarking method

Ahmad Wajeh Majed
Assit . Lect.
Sennacherib Vocational Preparatory School for Girls / Al-Hamdaniya - Mosul

ARTICLE INFORMATION

Received: 13.Aug, 2024

Accepted: 17 Sept, 2024

Available online: 1 Nov, 2024

PP :247-264

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author:
Ahmad Wajeh Majed
Sennacherib Vocational Preparatory School for Girls / Al-Hamdaniya - Mosul
Email:
ahmad.wajeh@gmail.com

Abstract

The present research addresses one of the contemporary accounting issues, namely the failure of some financial markets to keep pace with technological developments, specifically in the use of electronic disclosure, or the inadequacy of the disclosed information in meeting the current stage's requirements. The Iraq Stock Exchange is considered one of these markets, and thus it was selected to assess the level of electronic disclosure and to identify the means to enhance that level in accordance with the current stage's requirements, serving decision-makers, especially investors.

To achieve this, benchmarking was used as one of the tools, by comparing electronic disclosure in the Iraq Stock Exchange with that of a developing market, using the Dubai Financial Market as an example. The comparison revealed that the level of electronic disclosure in the Iraq Stock Exchange is weak, representing the second stage of electronic disclosure development, and that it provides only half of the information disclosed on the Dubai Financial Market's website.

key words: Benchmarking, Electronic disclosure

تقييم مستوى الإفصاح الإلكتروني لكل من سوق العراق للأوراق المالية وسوق دبي للأوراق المالية باستخدام أسلوب المقارنة المرجعية

احمد وجيه مجيد
مدرس مساعد
إعدادية سنحاريب المهنية للبنات - الحمدانية - الموصل

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٤/٨/١٣
تاريخ قبول النشر : ٢٠٢٤/٩/١٧
تاريخ النشر : ٢٠٢٤/١١/١

المجلد: (٧)
العدد: (١٢) لسنة ٢٠٢٤م
جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح

" تقييم مستوى الإفصاح الإلكتروني لكل من سوق العراق للأوراق المالية وسوق دبي للأوراق المالية باستخدام أسلوب المقارنة المرجعية "

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

https://doi.org/
P-ISSN:1609-591X
E-ISSN: (3005-8643)-X
kjhs@uoalkitab.edu.iq

المستخلص

تناول البحث أحد المشاكل المحاسبية المعاصرة وهي عدم مواكبة بعض أسواق المال للتطورات التقنية والتي تتمثل في استخدام الإفصاح الإلكتروني أو أن ما يفصح عنه لا يلبي متطلبات المرحلة , ويعد سوق العراق للأوراق المالية أحد تلك الأسواق , لذا أُختير لبيان مستوى الإفصاح الإلكتروني فيه , والسبل الكفيلة برفع ذلك المستوى قياساً بمتطلبات المرحلة وبما يخدم متخذي القرار بمقدمتهم المستثمرين , لذا كانت المقارنة المرجعية احد أدوات تحقيق ذلك , من خلال مقارنة الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية مع الإفصاح الإلكتروني مع سوق نامية , فكانت سوق دبي للأوراق المالية مثالاً لذلك ، وتبين من خلال المقارنة أن مستوى الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية من المستوى الضعيف والذي يعبر عن المرحلة الثانية من مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني , وانه يمثل نصف ما يفصح عنه من معلومات في موقع سوق دبي الأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية : المقارنة المرجعية , الإفصاح الإلكتروني .

المقدمة

تميز تطور العصر الحالي دون غيرi من العصور بسرعة التطور من ناحية وبظهور التقنيات الحديثة التي أصبحت من متطلبات الحياة الضرورية من ناحية أخرى , وأصبح لزاماً على الأفراد أو الوحدات ان تتبنى تلك التقنيات لمواكبة المجتمعات المتقدمة , ومن أمثلة هذه التقنيات الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) التي استخدمت في عدة مجالات وكان أهمها نقل المعلومات من معديها إلى مستخدميها , فبادرت الشركات وأسواق المال إلى اقتناص هذه الفرصة للتواصل مع المستثمرين من خلال الإفصاح الإلكتروني ولكن بدرجات متفأوتة وعلى مراحل متعددة , فبدأت بتأسيس الموقع ثم تلاها نشر المعلومات المحاسبية على هذا الموقع , وهنالك من اكتفى بنشر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرار , وهنالك من توسع في هذا المجال على مستوى المعلومات وطريقة عرض المعلومات ليكونوا القادة في هذا المجال .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بان ما ينشر على الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية من معلومات محاسبية لا يمثل تطور المرحلة ولا يلبي احتياجات متخذي القرار , لذا برزت الحاجة لاستخدام المقارنة المرجعية ليُقارن أداء السوق مع سوق أخرى أكثر تطورا في مجال الإفصاح الإلكتروني , وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

١. ما مستوى الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية ؟
٢. هل الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق بمستوى الإفصاح الإلكتروني للأسواق النامية ؟
٣. هل للمقارنة المرجعية أثر في تقييم الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية ؟

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من أهمية وجود سوق مالية عراقية تمارس الإفصاح الإلكتروني بصورة تعكس تطور المرحلة , ومن أهمية وجود أدوات مثل المقارنة المرجعية لتحقيق ذلك بكفاءة وفاعلية.

هدف البحث

يتلخص هدف البحث بالنقاط الآتية :

١. تسليط الضوء على مفهوم الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره وأهميته
٢. التعرف على مستوى الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية ، وأثر المقارنة المرجعية في تطويره .

فرضية البحث

لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على الفرضيات الآتية :

١. يمثل الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية عن المستوى الضعيف ، ويعبر عن المرحلة الثانية من مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني
٢. مستوى الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق أقل من مستوى الإفصاح الإلكتروني للأسواق النامية .
٣. للمقارنة المرجعية أثر في تقييم الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية .

منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي في استعراض الجانب النظري من خلال الاستعانة بالمراجع العربية والأجنبية ، والمنهج التحليلي في استعراض الجانب التطبيقي للدراسة من خلال أسلوب تحليل المحتوى لمواقع الأسواق عينة الدراسة .

خطة البحث

لتحقيق هدف البحث والوصول إلى فرضيته تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث ، تنأول المبحث الأول منها موضوع " المقارنة المرجعية " بمفهومها وأنواعها ومراحل تطورها وأهميتها ، أما المبحث الثاني نناقش موضوع " الإفصاح الإلكتروني " بمفهومة ومراحل تطوره وأهميته ، ثم يأتي المبحث الثالث ليربط بين المبحثين السابقين من خلال الدراسة التطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية وسوق دبي للأوراق المالية .

المبحث الأول – المقارنة المرجعية

أولاً – مفهوم المقارنة المرجعية :

ابدأ بتوضيح مفهوم المقارنة المرجعية من مقولة Tim Stapenhurst الشهيرة في كتابه المقارنة المرجعية لسنة ٢٠٠٩ " أذا ما كان هنالك شخص قادر على أن يفعل ما تفعله أنت بشكل أفضل منك (أسرع و/أو ارخص) من خلال ممارسات مختلفة عنك ، بادر باكتشاف تلك الممارسات وتبناها ليُحسن أدائك" (Stapenhurst,2009,3) .

وتواجه العديد من الشركات منافسة شرسة في الأسواق العالمية، وينعكس انحدار القدرة التنافسية لهذه الشركات في انخفاض حصص السوق وضعف أداء الأعمال، وللتغلب على هذا التحدي أطلقت العديد من الشركات مجموعة متنوعة من المبادرات لتحسين أدائها الاستراتيجي والتشغيلي، ومن بين هذه التقنيات الإدارية الاستراتيجية هي المقارنة المرجعية (Freytag and Hollensen, 2014,25)

وتعرف المقارنة المرجعية بأنها الأسلوب الأفضل للبحث عن المنافسين وتطوير إستراتيجية لمحاكاة ما يكون عليه النمط الأفضل في المستقبل (الزوبعي , ٢٠١١ , ١٥).

وتعرف أيضا بأنها العملية التي يتم من خلالها جمع بيانات معينة عن الشركة مثل الكلفة والأداء ..الخ عن الوضع الحالي للشركة ، وبعد ذلك تُقيم تلك النتائج في ضوء مقارنتها مع شركات رائدة تعمل في المجال نفسه (Accenture, 2011,2).

أي تكييف وتحسين وتبني الممارسات الذي تؤدى إلى المستويات المتفوقة للأداء (Stapenhurst , 2009,3) فهي عملية تزود صناع القرار بمقاييس موضوعية لتقييم الأداء، ووضع الأساس، وتحديد الأهداف، وتتبع التحسين ، لذا تستخدم المقارنة المرجعية كجزء من التقييم الذاتي الداخلي للشركات (Ojo & Garcia and Zillner, 2020 ,8).

ويرى الباحث بان المقارنة المرجعية هي تقييم اداء الشركة بالمقارنة مع اعمال الشركات الناجحة العاملة بنفس المجال بهدف التعلم من الآخرين من خلال ملاحظة نماذج وأساليب الأداء المتميزة للشركات المنافسة التي لديها خبرات في مجالات معينة .

ثانياً – أنواع المقارنة المرجعية :

١. المقارنة المرجعية الداخلية :

تعد المقارنة المرجعية الداخلية واحدة من أبسط أشكال المقارنة المرجعية نظراً لأن معظم الشركات لديها وظائف مماثلة داخل وحدات أعمالها، وتأتي الفائدة الفورية من تحديد أفضل الإجراءات الداخلية، ثم نقلها إلى الوظائف الاخرى داخل المنظمة ، وغالباً ما تحتفظ الشركات التي تنفذ المقارنة المرجعية الداخلية وحدها بوجهة نظر انطوائية، ما لم تستخدم المقارنة المرجعية الداخلية كأساس للمقارنة المرجعية الخارجية في وقت لاحق (Freytag and Hollensen, 2014,26).

٢. المقارنة المرجعية الخارجية :

وتتضمن إجراء مقارنة الشركة مع الشركات الأخرى الرائدة في المجال نفسه أو مجال آخر , إذ تشمل :

١. المقارنة المرجعية التنافسية : تقوم على أساس المقارنة المباشرة مع المنافسين الأفضل للبحث عن الأداء الأفضل، وبهدف تشخيص الفجوات في الأداء بين الشركة ومنافسيها الرئيسيين أو قادة الصناعة، وذلك في مستويات أداء متحققة في الكلفة أو النوعية أو التسليم (المطيري، ٢٠١١، ١٦)
٢. المقارنة المرجعية الوظيفية : وتستخدم لمقارنة التكنولوجيا أو العملية المستخدمة في شركة ما مع التكنولوجيا أو العملية المستخدمة في في شركة اخرى، والغرض من هذا النوع من المقارنة هو أن تصبح الشركة الأفضل في تلك التكنولوجيا أوالعملية (Bhutta and Huq, 2014,257) على سبيل المثال مقارنة استقبال المرضى في أحد المستشفيات مع استقبال الزبائن احد الفنادق المتميزة (Kelessidis,2000,4).
٣. المقارنة المرجعية الإستراتيجية : تستخدم المقارنة المرجعية الإستراتيجية عندما تبحث الشركات عن سبل تحسين مجموع أعمالها من خلال دراسة الاستراتيجيات الطويلة الأجل والمداخل العامة التي أدت إلى نجاح الشركات الأخرى في هذه المجالات (بلاسكة ومزياني, ٢٠١٣, ٥٨).
٤. في حين يضيف البعض نوعاً أخر للمقارنة المرجعية وهي : المقارنة المرجعية للممارسات الأفضل : إذ تسعى بعض الشركات إلى أن تكون متميزة بشكل بارز في أدائها وبالتالي فقد تجري مقارنتها مع الممارسات الأفضل للشركات في بلدان أخرى أو مع الشركات القليلة الموجودة داخل البلد بغض النظر عن طبيعة عمل الشركة التي تؤدي الممارسة الأفضل إذ كانت في الصناعة نفسها أو صناعات أخرى وذلك لتحقيق حالة من التميز العالمي (الزوبعي , ٢٠١١ , ١٧-١٨) .

ثالثاً – مراحل عملية المقارنة المرجعية :

تتم عملية المقارنة المرجعية بمجموعة من المراحل , أهمها : (Krajewski & Ritzman, 2005, 153),(٢٥٧ - ٢٥٩ ,Bhutta and Huq, 2014) ,(سلمان وآخرون , ٢٠١٤ ,٢٨٦ -٢٦٧).

١. التخطيط (Planning) : في هذه المرحلة يتم تحديد ما هو المنتج أو العملية أو السمة التي تتم مقارنتها مقارنة مرجعية , كما يتم تحديد الشركة أو (الشركات) المرجعية التي سوف تُستخدم في عملية المقارنة، ومن ثم تحديد معايير الأداء من أجل جمع المعلومات والتحليل.
٢. التحليل (Analysis) : وبعد الحصول على البيانات ، يجري تحليل للفجوة بين أداء الشركة الحالي وأداء الشركة المقارن معها من خلال أفضل الممارسات .

٣. التكامل (Integration) : في هذه المرحلة يوضع برنامج تنفيذي لغرض تحديد المجالات التي تستوجب التغيير ، والعمل على ضمان قبول البرنامج من قبل جميع العاملين في إطار دعم المدراء المسؤولين عن توفير الموارد المختلفة.
٤. التنفيذ (Action) : يبدأ التنفيذ الفعلي من خلال تنفيذ المراحل السابقة إلى أعمال وإجراءات ، أهمها تعديل وتطوير وتطبيق أفضل الطرق المكتسبة من اداء الشركة المقارن معها وبالصيغة التي تتلاءم مع بيئة الشركة ومراقبة النتائج ومستوى التقدم المتحقق .
٥. النضج (Maturity) : وهذا ينطوي على الرصد المستمر للمقارنة المرجعية ويتيح التعلم المستمر ويوفر مدخلات للتحسين المستمر داخل الشركة المتلقية.

رابعاً – أهمية المقارنة المرجعية :

تبرز أهمية المقارنة المرجعية من خلال المزايا والمنافع التي تحققها للشركات منها : (Stapenhurst , 2009 ,8-12) , (Accenture, 2011,2) , (Kozak,2004,2).

١. تتضمن المقارنة المرجعية تقييم الوضع الحالي للشركة , هذا التقييم يتضمن الحصول على أرقام خاصة بالكلف والأداء ، مما يؤدي إلى الوقوف على جوانب خلل متعلقة بوظائف الشركة قبل المقارنة أصلا , إذ تساعد المقارنة المرجعية المدراء في معرفة الإستراتيجية الصحيحة لشركتهم من خلال مقارنتها بالشركات الجيدة والمنافسة التي تعمل في المجال نفسه والوقوف على جوانب التأخر أو التقدم
٢. إن الشركة المُقارن معها تمكن الشركة التي تجري المقارنة أن تراقب التطورات والتحسينات في العمل باستمرار مثل طرق تقليل التكلفة وتحسين الأداء خاصة إذا ما تم المقارنة مع عدة شركات ، مما يجعلها متطورة باستمرار .
٣. تستخدم المقارنة المرجعية كقاعدة للتحسين المستمر كونها أداة ساهمت بعملية تطوير الشركة ، لذا سيتبعها المدراء الجدد تلقائيا لأهميتها في نجاح الشركة بغض النظر عن التغييرات التنظيمية اللاحقة , إذ تَنْظرُ بَعْض الشركات إلى المقارنة المرجعية بأنها طريق مختصر إلى التحسينِ ، فهم يُجادلون ببذل جُهد على التحليلِ وإعادة التنظيم والتدريب وكلف أخرى ضمن عملية التحسين , ورغم ذلك ربما لا تُنجزَ نفس مستويات الأداءِ لشركات منافسة .
٤. إشراك جميع العاملين بالشركة بعملية المقارنة تلك ، وبالتالي يتمكنوا من تحقيق ما يجب عليهم تحقيقه بدون تعليمات أو إرشادات نحو تحقيق هدف معين وهو التوصل لنفس أداء الشركة المقارن معها , فمثلاً بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك صناعة يابانية تقريباً , لان العديد من مصانعِهم كان قَد قُصف ، وأكثرها كان يركز على المجهود الحربي , وكجزء من جهدهم لتأسيس قطاع صناعي حيوي زار صناعيو اليابان مصانعَ أمريكيةَ عدة , هذا أعطاَهم نظرة عامة لممارساتِ التصنيع الأمريكية والأفكار التي يُمكن أَن يَستعملوها في مصانعِهم الخاصة , مما جعلهم منافس قوي في الوقت الحاضر.
٥. تساعد الشركة على اكتشاف ممارسات جديدة تؤدي إلى تحقيق أهداف جديدة , وبالتالي تجعل الشركة أفضل مما هي عليه قبل تطبيق المقارنة المرجعية.
٦. ويرى الباحث ان اهم ما يميز المقارنة المرجعية هو تحديد عناصر القوة للشركة وتطويرها ، وتحديد عناصر الضعف ومعالجتها ، لمواكبة الشركات المنافسة أو التفوق عليها .

المبحث الثاني – الإفصاح الإلكتروني

أولاً – مفهوم الإفصاح الإلكتروني :

حتى وقت قريب كان الحصول على المعلومات المحاسبية للشركة (من قائمة الدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية واسعار الاسهم) مقتصراً على النسخ الورقية المطبوعة , الانترنت جعل من الممكن للشركات أن توفر هذه المعلومات كبديل لنشر المعلومات المحاسبية ورقياً (Nel , 2004 ,1) وكانت التوقعات بشأن استخدام الانترنت في توصيل المعلومات المحاسبية للشركات أن تحدث تغييرات جوهرية على تقارير الأعمال ، إلا أن وتيرة التغيير تلك كانت تطورية وليست ثورية ، إلى درجة انه يمكن وصف بعض ما يُنشر من معلومات الشركات على الانترنت بأنه مصدر أخر لتوفير معلوماتها المطبوعة أصلا بالرغم من وجود تقنيات الإنترنت مثل متصفحات الويب ومحركات البحث أو أدوات التحليل التفاعلي التي يمكن ان توفر مزيد من المعلومات لا يمكن توفيرها مع الإفصاح التقليدي (الورقي) والتي لها فعالية من إذ التكلفة (Smith & Pierce, 2005,48-49).

ويعرف الإفصاح الإلكتروني بانه عملية استخدام الكومبيوتر وشبكة المعلومات الدولية لنشر مخرجات النظام المحاسبي على شبكة الانترنيت، أي عرض المعلومات فقط وليس معالجتها (فضيلة وسمايلي والزهراء، ٢٠١٩، ٣١٣) وقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي الإفصاح الإلكتروني على أنه قيام المنشأة بإنشاء موقع أو أكثر لها على شبكة المعلومات الدولية كوسيط نقل سريع بهدف توزيع ونشر مباشرة لمعلومات مالية وغير مالية عديدة على قطاعات واسعة من شبكة المعلومات الدولية المستخدمين المتصلين بالشبكة (اسراء و هنية ، ٢٠٢٠ ، ٣).

ويعرف الباحث الإفصاح الإلكتروني بأنه استخدام الانترنت (موقع الشركة أو سوق الأوراق المالية المدرجة بها الشركة) لعرض المعلومات المحاسبية خلال الفترات المناسبة التي قد تكون يومية أو اسبوعية فضلا عن كل ما يستجد في وقته المناسب دون الالتزام بهذه المدد على أن تشمل هذه البيانات التفاصيل الجزئية والكلية لكل من - الميزانية العمومية - الدخل - التدفقات النقدية - تقرير مجلس الإدارة - تقرير المدقق ، هذا فضلا عن الأخبار العاجلة التي لها تأثير على أوضاع الشركة سلباً أو إيجاباً على أن تكون تلك المعلومات صحيحة ودقيقة.

ثانياً – مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني :

وفقا للجنة معايير الحاسبة الدولية IASC يوجد ثلاثة مراحل للإفصاح الإلكتروني ، هي كالاتي (Rogošić and others, 2010, 3) ، (اسراء و هنية ، ٢٠٢٠ ، ٤) :

١. المرحلة الأولى : بدأت الشركات في هذه المرحلة بإنشاء مواقع الكترونية وتم استخدام تقنية الانترنت كأحد الوسائل لنشر التقارير المالية ، ومن ابرز ملامح هذه المرحلة قلة عدد الشركات وعدم انتظام عملية النشر ، وتتمثل هذه المرحلة في قيام الشركات بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماما لتلك المتوافرة في صورتها الورقية من خلال استخدام الورقة الإلكترونية والتي من الشائع تسميتها بملف PDF وبالرغم من المزايا التي يمتلكها هاذا الملف من جودة عالية في الطباعة وأمور أخرى إلا ان هناك سلبيات ترافق استخدامه إذ يستغرق وقت طويل لتحميله كما انه لا يسمح بالتنقل داخل الموقع بين إجراء التقرير أو نسخ القوائم المالية وإعادة تحميلها بصورة جدأول الكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب اعادة إدخال المعلومات من جديد وهو ما يستغرق وقت طويل.
٢. المرحلة الثانية : اتسمت بتزايد عدد الشركات التي تمتلك مواقع الكترونية خاصة بها ، وتم استخدام هذه التقنية بشكل واسع في نشر التقارير المالية المشايهة إلى حد كبير للتقارير المالية المطبوعة، وتتمثل

هذه المرحلة في استخدام لغة ترميز النصوص التفاعلية التي يرمز لها HTML في عرض المعلومات المالية على مواقع الشركات، وعلى الرغم من المزايا التي تحققها هذه اللغة في تجأوز بعض سلبيات PDF إذ تتيح إمكانية استخدام خاصية الروابط التفاعلية وكذلك تمكن من فهرسة المعلومات، إلا انه يعاب عليها انخفاض كفاءتها في حفظ أو طباعة التقارير وكذلك ان حدودها تتوقف على توفير المعلومات عن كيفية عرض الصفحة فقط دون توفير أي معلومات عن محتوى البيانات وكيفية إعدادها ، كما انها تنقل المعلومات كمستند كامل دون نقل الوحدات المنفردة منه بصورة منفصلة .

٣. المرحلة الثالثة : ازدادت كمية المعلومات المالية وغير المالية المنشورة الكترونيا بشكل اكبر من التقارير المالية المطبوعة بالفضلا عن استخدام طرق متطورة في عرض هذه المعلومات، إذ قامت شركة مايكروسوفت لصناعة البرمجيات وشركة Price water house coopers رائد صناعة المحاسبة بإعداد وتقديم مشروع لغة الكترونية قياسية جديدة لإعداد التقارير المالية بهدف الإفصاح لمساعدة الشركات وذلك بتطوير آليات تدقيق المعلومات ومنحهم أفضل الطرق لتحليل واستخدام تلك المعلومات بكفاءة أطلق عليها لغة XBRL بمعنى لغة تقارير الاعمال التجارية الموسعة، وتتمثل هذه المرحلة أيضا في استخدام الإمكانيات المتطورة لتكنولوجيا الانترنت وابتكار أشكال عرض جديدة تتجأوز سلبيات المرحلة السابقة إذ تظهر خلال هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة XML في تبادل المعلومات حول شبكة الانترنت وقد صاحب ظهور هذه اللغة اهتمام Charles وبدعم وبتمويل من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، بدراسة إمكانية استخدام هذه اللغة في تصميم برامج لإعداد القوائم المالية الإلكترونية، وبعد عدة محأولات ظهرت لغة تقارير الاعمال الموسعة XBRL

٤. ويرى الباحث انه يجب اضافة مرحلة رابعة لتطور الإفصاح الإلكتروني يتمثل باستخدام الحوسبة السحابية في الإفصاح عن معلومات الشركات فضلا عن تطور خدمات المعلومات المفصح عنها .

ثالثا– أهمية الإفصاح الإلكتروني :

تكمُن أهمية الإفصاح الإلكتروني في المنافع المتحققة لمعدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية والتي يمكن تلخيصها على النحو الأتي : (Héroux, 2006,2), (Al-Roud,Alawawdeh,Alsakini,2023,3) ، (AL-Qatanani, 2024,6) (فضيلة وسمايلي والزهراء، ٢٠١٩، ٣١٣) :

١. تحقيق كفاءة اسواق المال : ان للإفصاح الإلكتروني كبير في تحسين جودة التقارير المالية، وزيادة شفافية التقارير المالية ، وكان له أثر كبير في توفير المعلومات لجميع المستخدمين والمتعاملين في السوق كما ونوعا وساهم في توحيد توقيت عرض تلك المعلومات فضلا عن تقليل عدم تناسق المعلومات أو إلغائها وبالتالي تحقيق كفاءة السوق، والتي تعتمد على توافر جميع المعلومات المتعلقة بالشركات على حد سواء.
٢. الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية : قدمت عدة دول خلال الفترة الماضية تعليمات لأسواق المال بشأن الإفصاح الإلكتروني عن التقارير والقوائم المالية المعدة بناء على المعايير المالية واعتبرت تلك الدول ذلك قاعدة أساسية في عمل أسواق رأس المال، وأتاح ذلك إمكانية إجراء المقارنات لمعلومات الشركات من إذ البيانات المالية وغير المالية المفصح عنها وكذلك طريقة إدخال البيانات في المواقع الإلكترونية للشركات بما يعود بالنفع على مستخدمي التقارير .
٣. خفض التكاليف واختصار الوقت اللازم لنشر وتوزيع المعلومات : يحقق الإفصاح الإلكتروني تخفيض التكاليف على الشركات ، إذ تتجنب الشركة التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع المعلومات في حالة إتباعها الإفصاح التقليدي، فضلا عن اختصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك المعلومات وسهولة الوصول إليها من قبل المستخدمين.

٤. توزيع المعلومات إلى عدد غير محدود من المستخدمين بنفس الشكل والمحتوى والوقت : يمثل الإفصاح الإلكتروني أداة جيدة لنشر وتوزيع القوائم المالية الخاصة بنتائج أعمال الشركات، فهو موجه لعدد غير محدود وغير معروف من المستخدمين، مما يعمل على جذب العديد من المستثمرين ليس على المستوى المحلي فحسب بل أيضا على المستوى الدولي.
٥. إمكانية تحديث المعلومات بصورة أثرية : يمكن أن يعمل الإفصاح الإلكتروني على تحديث ما تم الإفصاح عنه من إذ كمية ونوعية المعلومات أولا بأول، والمساهمة في توفير معلومات أكثر نفعا للمستخدمين والعمل على تحديثها بصورة أثرية.
٦. إمكانية توصيل المعلومات بسرعة كبيرة جدا وبأقل جهد ممكن : إذ تسمح متصفحات الإنترنيت بالبحث الفائق السرعة عن بيانات وتفاصيل محددة مسبقا لمتخذ القرار في الوقت الذي كان يتطلب الحصول عليها وقراءتها وفق الإفصاح التقليدي وقتا وجهدا أكبر ونتائج أقل دقة.
٧. إمكانية إجراء تكامل ومقارنة للتقارير المالية لعدد من السنوات : يسهل الإفصاح الإلكتروني للمستخدمين إجراء تكامل وربط ومقارنة بين التقارير المالية للشركة لعدد من السنوات من جهة، وإمكانية إجراء ربط ومقارنة بين التقارير المالية لنفس الشركة مع الشركات الأخرى
٨. إمكانية تكامل وربط التقارير المالية لعدد من الأقسام : يوفر الإفصاح الإلكتروني إجراء تكامل وربط بين التقارير المالية لعدة أقسام لوجود علاقات مشتركة وذات صلة بين تقاريرها.
٩. تحميل التقارير المالية لعدد من السنوات وعدد من الشركات في الحواسيب الشخصية : يساعد الإفصاح الإلكتروني المستخدمين على تحميل المعلومات الخاصة بالشركات لعدد من السنوات وعدد من الشركات في حواسيبهم الشخصية لأجراء التحليلات الخاصة بهم.

ويرى الباحث بان اهم ما يميز الإفصاح الإلكتروني هو تحقيق الشفافية في معلومات الشركات وجعلها متاحة للجميع ، إذ لا توجد فرصة لاقتناص معلومات مهمة تحقق فائدة لشخص دون اخر

رابعا ـ العوامل المؤثرة على الإفصاح الإلكتروني:

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الإلكتروني ، منها (حسو ورشيد،٢٠١٩، ٧٧٢)

١. العوامل البيئية : يختلف حجم المعلومات المفصح عنها الكترونيا من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، وقد يرجع سبب هذا الاختلاف إلى السلطة التي تشرف على الشركات وتراقبها ومدى حاجة المستفيدين لها.

٢. المعلومات المالية : تتأثر درجة الإفصاح الإلكتروني بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من المقومات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها المستفيدين منها، وأن تكون هناك مصداقية بهذه المعلومات بالفضلا عن قابليتها للمقارنة.

٣. العوامل ذات العلاقة بالشركة : من بين العوامل المتعلقة بالشركة والتي تؤثر على مستوى الإفصاح الإلكتروني ، عامل حجم الشركة أو مجموع الأصول ، إذ يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية وتقديمها بشكل عادل وبتوقيت مناسب للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى ، فضلا عن عامل اخر هو تسجيل الشركة بسوق الأواق المالية إذ يؤثر مباشرة في زيادة درجة الإفصاح حسب الضوابط والتعليمات الخاصة

بالأسواق المالية، وأخيرا اجراءات المدقق الخارجي، الذي يقوم بتدقيق حسابات الشركة من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها عليه القانون.

المبحث الثالث – الجانب التطبيقي

أولاً – مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة بأسواق المال العراقية والاماراتية ، والتي سيجري المقارنة بينهما مقارنة مرجعية من خلال مستوى الإفصاح الإلكتروني بتلك الأسواق، والأتي شرح مختصر لهذه الأسواق:

١-سوق العراق للأوراق المالية :

عُرف بسوق بغداد للأوراق المالية للفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ لغاية ٢٠٠٣ , وكان سوقاً حكومياً تديره وزارة المالية العراقية إستطاع في حينها إدراج (١١٣) شركة عراقية مساهمة خاصة ومختلطة , أغلق هذا السوق بقرار من مجلس إدارته بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٩ بسبب ظروف الحرب على العراق (ar.wikipedia.org) , ثم تأسس سوق العراق للأوراق المالية عام ٢٠٠٤ وهي هيئة ذاتية التنظيم ذات إستقلال مالي وإداري غير مرتبط بجهة مثل بورصة نيويورك وتعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية[١], عندما أُفتتحت السوق في عام ٢٠٠٤ كانت هناك ١٥ شركة مدرجة في السوق أما الآن فوصل عدد الشركات إلى ٨٤ شركة (www.isx-karmal).

ولقد أُختير سوق العراق للأوراق المالية كونه سوق ناشئة في مجال الإفصاح الإلكتروني ، ولتحسين هذه الممارسة يجب التعرف على ما تمارسه الأسواق الأخرى الأكثر تطورا في هذا المجال من خلال المقارنة المرجعية.

٢-سوق دبي للأوراق المالية :

هو شركة مساهمة عامة تأسست في عام ٢٠٠٠ ، ويعد من أوائل الأسواق المالية في المنطقة التي تم طرح أسهمها للاكتتاب العام أو ما يسمى الاكتتابات الجديدة ، وفي ٧ مارس ٢٠٠٧ تمت عملية إدراج شركة سوق دبي المالي في السوق ، كما تم تخصيص رمز التداول (DFM) للشركة، بسعر ١ درهم للسهم الواحد ويتضمن حاليا اكثر من ٧٠ شركة مدرجة في مختلف القطاعات، يهدف سوق دبي المَالي إلى تقديم بيئة مالية ديناميكية ومبتكرة تدعم تسريع وتيرة نمو ثروات الأفراد والشركات ، إذ يقدم سوق دبي المالي الخدمات والأدوات اللازمة لتمكين عمليات الاستثمار والتداول بكفاءة وأمان مما يساعد على تحقيق أهداف النمو والاستدامة المالية ، ويعمل سوق دبي المالي على تداول الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة ، بالفضلا عن كل من السندات والصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار المشترك كما يتميز السوق بتوافر العديد من الأدوات والمنصات التي تسهل عمليات التداول والاستثمار بطريقة مبتكرة وآمنة (blog.arab-platform.com) ولتعزيز أثر هذه الاسوق في مجال الإفصاح الإلكتروني فقد الزمت هيئة الأوراق المالية والسلع في الامارات العربية المتحدة اسواق المال ومنها سوق دبي للأوراق المالية بالاتي : (www.sca.gov).

١- الإفصاح عن أية تصرفات.
٢- اختيار التوقيت المناسب للإفصاح.
٣- جعل الإفصاح مفهوماً لجميع فئات المستثمرين.
٤- التأكد من دقة الإفصاح وكونه مبنياً على أسس واقعية وحقيقية.

[١] وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصات

٥- الدقة في الترجمة من اللغة العربية إلى الانجليزية وبالعكس.
٦- ذكر التغيير الهيكلي (إندماج، استحواذ، زيادة أسهم، تغيير إسم).
٧- التحقق من مستوى الإفصاح بعد ظهوره.
٨- اعتماد نماذج إفصاح موحدة للشركات المدرجة في أسواق الدولة المالية باللغتين العربية والانجليزية،
٩- إلزام الشركات المساهمة العامة المدرجة وشركات الوساطة بتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني (XBRL) ابتداءً من العام ٢٠١٤.
١٠- إلزام الشركات بالإفصاح عن البيانات المالية مباشرةً بعد إقرارها من قبل مجلس الإدارة.
١١- إلزام الشركة بتزويد الهيئة والسوق بعد انتهاء اجتماع الجمعية العمومية مباشرةً بالقرارات الصادرة ... وغيرها.

ولأجل ذلك تم اختيار سوق دبي للأوراق المالية كسوق يقارن بها سوق العراق للأوراق المالية , كونها الأولى على مستوى الدول العربية في مجال تطوير الإفصاح الإلكتروني وكونها في تطوير مستمر لهذه العملية .

ثانياً – أسلوب تطبيق الدراسة :

استخدم الباحث المنهج التحليلي للدراسة من خلال إسلوب تحليل المحتوى الذي يقوم على تجميع البيانات المتعلقة بمجتمع الدراسة ، وتتمثل بيانات مجتمع الدراسة بمستوى الإفصاح الإلكتروني للمواقع الإلكترونية للأسواق المبحوثة ، إذ يتم تحديد هذا المستوى بما تحتويه مواقع الأسواق المبحوثة من معلومات محاسبية مفصح عنها وفق معيارين هما نوع المعلومات المفصح عنها والتقنية المستخدمة لعرض المعلومات ، اعتمادا على مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في تصنيف الإفصاح الإلكتروني إلى نوعين هما المحتوى المعلوماتي المنشور وطريقة عرض المعلومات (العربيد و قرطالي ، ٢٠١٥، ١٥٥) وتم تحديد هذه العناصر من خلال العناصر الاكثر شيوعيا في مجال الإفصاح الإلكتروني لاسواق المال المعاصرة كمرحلة أولى ، تاليا تم عرضها على بعض اساتذة جامعة الموصل والكلية التقنية الشمالية لتحكيمها ، فتم اضافة عناصر وحذف عناصر اخرى لتكون بصيغتها النهائية كما في الجدول (١) ادناه والذي يتضمن تلك المعلومات في موقعي سوق دبي للأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية بشكل مقارن .

جدول رقم (١)

عناصر الإفصاح الإلكتروني للأسواق المبحوثة

عناصر الإفصاح الإلكتروني	سوق دبي للأوراق المالية	سوق العراق للأوراق المالية
أولا - نوع المعلومات المفصح عنها		
١. خدمة الأخبار الفورية	١	١
٢. التقارير اليومية	١	١
٣. البيانات الصحفية للشركات المدرجة	١	٠
٤. تقارير حوكمة الشركات	١	٠
٥. اصدار اسهم وسندات	١	٠

٦. توزيع ارباح الاسهم وفوائد السندات (الاعلان والتوزيع)	١	٠
٧. تقرير اجتماع مجلس الادارة	١	٠
٨. قرارات الجمعية العمومية	١	٠
٩. ملخص عن الشركة (الاسم ، الرمز ، البلد ، القطاع ، المدقق)	١	١
١٠.اعضاء مجلس الادارة (الاسم والمنصب)	١	٠
١١.الشركات التابعة	١	٠
١٢.هيكل الملكية	١	٠
١٣.نسب الملكية	١	٠
١٤.الاستثمارات الاجنبية	١	٠
١٥.وثائق تاسيس الشركة	١	٠
١٦.معلومات الاتصال بالشركات المدرجة	١	١
١٧.اسعار الاسهم الفورية للشركات المدرجة (الافتتاح والاغلاق)	١	١
١٨.حجم التداول والعروض للشركات المدرجة	١	١
١٩.ملخص التداول اليومي للشركات	١	١
٢٠.مقارنة معلومات اسهم الشركات زمنيا (لنفس الشركة)	١	١
٢١.مقارنة معلومات اسهم الشركات مكانيا (شركة مع شركة اخرى)	١	٠
٢٢.توحيد المعلومات المتاحة لجميع الشركات المدرجة	١	٠
٢٣.إخلاء المسئولية لا يشمل كل المعلومات على الموقع	١	١
٢٤.الاسئلة والاجوبة الشائعة	١	٠
٢٥.قوانين وتعليمات	١	١
٢٦.وسطاء السوق	١	١
مجموع العناصر	٢٦	١١
ثانيا ـ التقنية المستخدمة لعرض المعلومات		
١. استخدام لغة تقارير الاعمال الموسعة لعرض معلومات الاسهم	١	٠
٢. إمكانية تحميل المعلومات المحاسبية	١	١
٣. تصميم متقدم للموقع	١	٠
٤. دقة الملفات المحملة (الوضوح)	١	١
٥. روابط تشعبية للشركات المدرجة	١	٠
٦. التصنيف وخيارات عرض المعلومات (الفترات والرسوم البيانية)	١	١

٧. خريطة الموقع (جدول المحتويات للموقع بأكمله)	١	١
٨. محرك البحث	١	١
٩. محرك البحث المتقدم	١	٠
١٠.دعم اكثر من لغة	١	١
١١.الرسوم والمخططات البيانية	١	١
١٢.الرسوم والمخططات التفاعلية	١	٠
١٣.الخدمات الإلكترونية (بيع ، شراء ، تداول)	١	٠
١٤.تطبيق الهواتف الذكية	١	٠
١٥.خريطة الموقع	١	١
مجموع العناصر	١٥	٨

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المنشورة بموقعي سوق دبي للأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية

يعكس العمود الأول عناصر الإفصاح الإلكتروني ، أما العمود الثاني والثالث فيظهر مدى توافر تلك العناصر في الموقع الإلكتروني لسوق دبي للأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية ، وكل عنصر موجود في المواقع المبحوثة حاز على الرقم (1) وفي حالة عدم وجوده يأخذ الرقم (0) .

ونلاحظ بأن مجموع ما نُشر من معلومات على موقع سوق دبي للأوراق المالية تقريباً ضعف ما نشر على موقع سوق العراق للأوراق المالية ، إذ حاز المعيار الأول (نوع المعلومات المفصح عنها) نسبة ٤٢ % لسوق العراق للأوراق المالية مقابل ١٠٠٪ لسوق دبي للأوراق المالية ، فيما حاز المعيار الثاني (التقنية المستخدمة لعرض المعلومات) نسبة ٥٣ % لسوق العراق للأوراق المالية مقابل ١٠٠٪ لسوق دبي للأوراق المالية ، وهذا ما يوضحة المخطط البياني التالي :

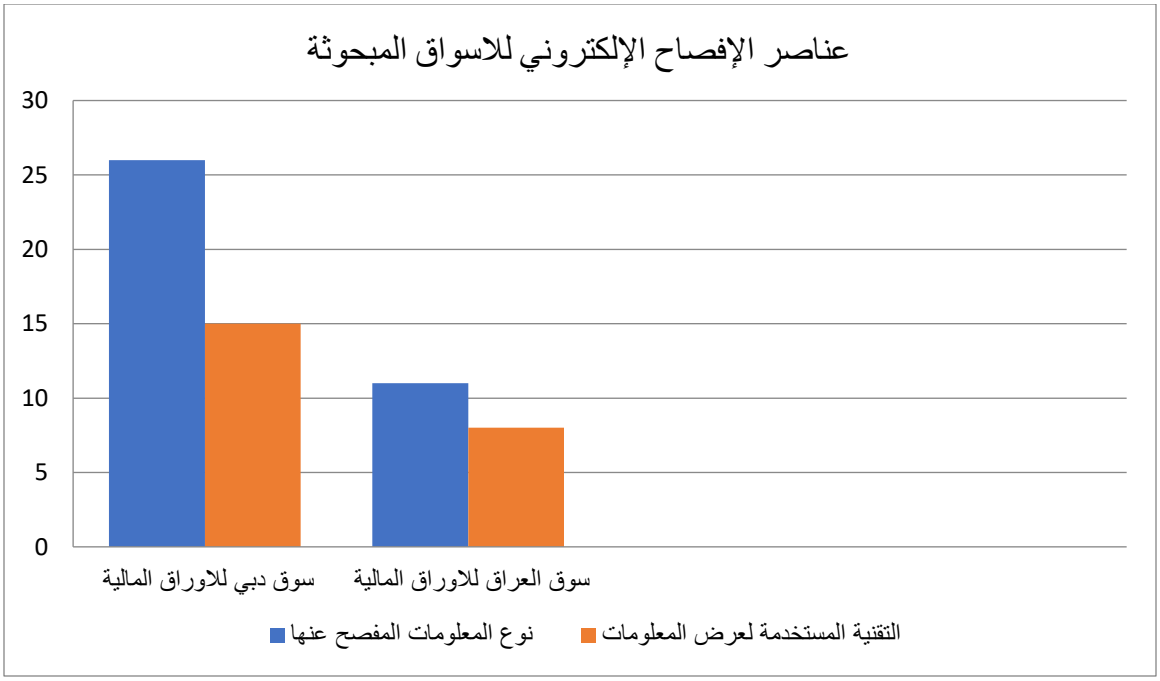

شكل رقم (١)

عناصر الإفصاح الإلكتروني للاسواق المبحوثة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول رقم (١)

الاستنتاجات والتوصيات :

أ ـ الاستنتاجات :

١- تحقق الفرضية الأولى للبحث بإن الإفصاح الإلكتروني في موقع سوق العراق للأوراق المالية يعبر عن المرحلة الثانية من مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني ما بعد تأسيس الموقع الإلكتروني , وهي مرحلة كانت سائدة في أواخر تسعينات القرن الماضي , وهي لا تلائم الوقت الحالي في ظل تطور لغات البرمجة مثل لغة XBRL , ولا تلبي احتياجات متخذي القرار .

٢- تحقق الفرضية الثانية للبحث بان مستوى الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق اقل من مستوى الإفصاح الإلكتروني للأسواق النامية ومنها سوق دبي للأوراق المالية .

٣- تحقق الفرضية الثالثة للبحث بان للمقارنة المرجعية أثر في تقييم الإفصاح الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية .

٤- ان سوق دبي للأوراق المالية تستخدم الإفصاح الإلكتروني بمعلومات تعادل ضعف ما يفصح عنه في سوق العراق للأوراق المالية ، على الرغم من أن سوق دبي للأوراق المالية يصنف بمستوى المتوسط عالمياً في مجال الإفصاح الإلكتروني ، وهذا يدل على عدم قيام إدارة سوق العراق للأوراق المالية بإجراء المقارنات المرجعية مع مواقع أسواق المال العربية والأجنبية في مجال الإفصاح الإلكتروني لغرض التطوير.

ب- التوصيات :

١- يجب على إدارة سوق العراق للأوراق المالية أن تقارن ما يقدمه موقع السوق من معلومات مع مواقع الأسواق العربية والأجنبية للوقوف على جوانب التقصير ومعالجتها .
٢- إلزام الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية بتقديم افصاحاتها لكمية محددة من المعلومات ووفق فترات معينة , وإلا يُشطب إدراجها من السوق .
٣- يجب أن يكون للحكومة أثر فعال من خلال الجهات المنظمة للأسواق في تحديد الحد الأدنى من المعلومات المفصح عنها الكترونيا وبالطريقة التي تلائم التطورات الحالية , خاصة وان أسواق المال عادة ما تُعبر عن ثقافة الدول وقوة اقتصادها .
٤- يجب استثمار التقنيات الحديثة كالحوسبة السحابية والتقنيات التفاعلية لعرض المعلومات في سوق العراق للأوراق المالية لجعلها ذات قيمة لمتخذي القرار .

المصادر :

أولاً - المصادر باللغة العربية :

أ - الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- اسراء، بدة و هنية، خالدي ، أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة المعلومة المحاسبية دارسة ميدانية للشركة الوطنية للتأمينات SAA لسنة ٢٠٢٠ ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٢٠
٢- الزوبعي , بسمة إبراهيم خليل يونس, اعتماد أسلوب المقارنة المرجعية في تطوير مواقع التجارة الإلكترونية - دراسة حالة للموقع الإلكتروني لشركتي الحكماء ونينوى لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في محافظة نينوى , شهادة دبلوم عالي منشورة , جامعة الموصل , كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق، ٢٠١١
٣- المطيري ، مبارك مطلق ، مدى إدراك المديرين لأسلوب المقارنة المرجعية في الأعمال الإلكترونية وأثره على تحقيق التفوق التنافسي لدى البنوك التجارية الكويتية , رسالة ماجستير منشورة , جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, كلية الأعمال ، الاردن ،٢٠١١

ب - المجلات :

١- العربيد ،عصام و قرطالي ، يوسف حافظ ،٢٠١٥ ، العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكترونية- در اسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد٣٧ ، العدد ٤
٢- بلاسكة , صالح ومزياني , نور الدين , مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات دراسة مقارنة شركتي الحضنة / المراعي , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية , العدد ٤٠ , الجزائر, ٢٠١٣
٣- حسو ، جاسم محمد و رشيد ، وفاء مكي ، ٢٠١٩ ، أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحقيق فروض نظرية الوكالة سوق العراق للأوراق المالية انموذجا – دراسة تحليلية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد ٤٢ العدد ١٢١

٤- سلمان ، علاء جاسم وفرج , مشتاق كامل واحمد , نهاد حسين , أثر المقارنة المرجعية في تحسين أداء المنظمة بالتطبيق في بنك سبأ الإسلامي وبنك التضامن الإسلامي , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد ٤٠ , بغداد , العراق , ٢٠١٤
٥- فضيلة،بوطورة وسمايلي، نوفل و الزهراء ، بطورة فاطمة ، الإفصاح الإلكتروني أداة لتحقيق أحد مبادئ حوكمة المنظمات في ظل إدارة المعرفة ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد ٣٨ ، تونس , ٢٠١٩

ت ـ الانترنت :

1. http://ar.wikipedia.org/wiki/سوق_العراق_للأوراق_المالية
2. http://www.isx-karmal.com/about.html#2
3. https://www.sca.gov.ae/ar/media-center/sca-clarifications-and-disclosure.aspx
4. https://blog.arab-platform.com/سوق-دبي-المالي/

ثانياً ـ المصادر باللغة الأجنبية :

A – Journals :

1. Accenture, Achieving High Performance : The Value of Benchmarking (trademarks of Accenture) , 2011
2. AL-Qatanani , Khaled Mahmoud, The Impact Of E-Disclosure Using "XBRL" On The Value Added Of Investors : Comparative Study , Journal Of Law and Sustainable Deveiopment , v.12, n. 1 , 2024
3. Al-Roud, Shaher Falah & Alawawdeh, Hanan Ali and Alsakini , Saad Abudl Kareem The Electronic accounting disclosure IN the quality of accounting information “An applied study on industrial companies in the Amman Stock Exchange, Journal of Law and Sustainable Development, v.11, n. 10, 2023

4. Bhutta, Khurrum S. and Huq, Faizul, Benchmarking ± best practices: an integrated approach, Benchmarking: An International Journal, Vol. 6 , No. 3, 2014
5. Freytag, Per V. and Hollensen, Svend, The process of benchmarking, benchlearning and benchaction , The TQM Magazine, Vol. 13 , No. 1, 2014
6. Héroux , Sylvie, Web Site Content Management and Analysis : A Stakeholder and Contingency Perspective , Working Paper , Université du Québec à Montréal (ESG-UQAM) , 2006
7. Nel , G., Future of financial reporting on the Internet , South African Journal , Vol. 6 , No. 2 , 2004
8. Smith ,Barry & Pierce , Aileen, An Investigation of the Integrity of Internet Financial Reporting , The International Journal of Digital Accounting Research , Vol. 5, No. 9, 2005

C – Books :

1. Karjewski,leej ,&Ritzman, larryp, OPERATION Management : processes and value chains ,7th ed ,prentice Hall ,New Jersey ,U.S.A., 2005
2. Kozak, Metin , Destination Benchmarking: concepts, practices and operations, first published, printed and Bound, UK, 2004.
3. Stapenhurst , Tim, The Benchmarking Book , The Boulevard, Langford Lane, Kidlington, Oxford OX5 1GB, UK , 2009
4. Ojo, Adeboyega & Garcia, Ana and Zillner , Sonja, Benchmarking Guide for Big Data and Artificial Intelligence Centre of Excellence Best Practice Framework, BDVe Project, NUI Galway, 2020